

الدكتور هاني حليم عضو مجلس الشيوخ ورئيس مجلس إدارة مجموعة الأهرام الصناعية:

الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة ونتائجها بدأت تظهر رغم التحديات

تحسن الجنيه وتراجع التضخم يعكسان نجاح سياسة الدولة في استعادة الثقة وجذب الاستثمارات

البنية التحتية المتطورة ووفرة الطاقة تجعل مصر بيئة جاذبة للمستثمرين الصناعيين والزراعيين والسياحيين

كشف الدكتور هاني حليم، عضو مجلس الشيوخ عن محافظة سوهاج، ورئيس مجلس إدارة مجموعة الأهرام الصناعية، عن تفاصيل واقع الصناعة والاستثمار، والتحديات والفرص، ودور القطاع الخاص في دعم مسيرة الدولة نحو التنمية المستدامة.

كما سطو «حليم» الضوء خلال حوار موسع على نجاحات شركته الرائدة في إنتاج مواد التعبئة والتغليف الصديقة للبيئة، وتأسيسه لشركة «حورس» للنقل الجماعي في سوهاج، كنموذج على دور القطاع الخاص الوطني في خدمة المجتمع.

وأشار رئيس مجلس إدارة مجموعة الأهرام الصناعية إلى أن التوجه العام للدولة الآن هو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري، وجذب رؤوس الأموال للبورصة، وتحقيق استقرار في سعر صرف الجنيه المصري، وكل هذه عوامل بدأت تؤتي ثمارها، وأصبح الوضع في مصر جذاباً للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، سواء كانوا مصريين أو أجانب يبحثون عن فرص أفضل مما هو متاح في بلادهم، وإلى نص الحوار.

كيف تصف انضمامك إلى عضوية مجلس الشيوخ؟
الانضمام إلى مجلس الشيوخ شرف وتكليف ومسؤولية كبيرة، واعتز كثيراً بثقة أبناء محافظة سوهاج الغالية، الذين منحوني هذا المقعد بمساندتهم، كما أعتبر نفسي ممثلاً حقيقياً لشعب سوهاج تحت قبة البرلمان، وأسعى بكل جهدي إلى أن أكون صوتهم، بالإضافة إلى قيامي بالعمل على تقديم إضافة حقيقية على المستوى المحلي والوطني.

والمسؤولية كبيرة، خاصة في هذا التوقيت الذي تمر فيه الدولة بتحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، ودوري ككاتب أن أكون عين المواطن داخل المجلس، وأن أساهم بكل الأدوات التشريعية والرقابية في دعم جهود التنمية وخدمة أهلي في سوهاج.

ما تقييمك لما تحقق من إصلاحات اقتصادية حتى الآن؟
الإصلاح الاقتصادي في مصر ليس مجرد قرارات، بل عملية طويلة ومستمرة، بدأت قبل سنوات طويلة، وكان له تأثيرات إيجابية بالفعل بفضل خطة الإصلاح الاقتصادي، لكن بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية بعد ٢٠١١، تراجعت النتائج وعدنا إلى نقطة البداية.

وعندما تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي المسؤولية، كانت الدولة تواجه أزمة شديدة الصعوبة، سواء من ناحية الأمن أو الاقتصاد أو الاستقرار السياسي، وكانت التركة صعبة، ومع ذلك تبني الرئيس والحكومات المتعاقبة مسؤولية إعادة بناء الوطن أمنياً واقتصادياً وسياسياً.

كما شهدنا بالفعل نتائج حقيقية على أرض الواقع، خاصة قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، والتي كان لها تأثيرات عالية امتدت إلينا أيضاً، مما تسبب في موجة جديدة من المعاناة الاقتصادية، لكن الدولة تعاملت مع الأزمة، والآن نحن في مرحلة استكمال المسيرة مرة أخرى، وأصبح الاتجاه العام واضحاً جداً فنحن نسير للأمام، وما نحن عليه حالياً أفضل كثيراً مما كنا عليه خلال السنوات العشر الماضية، وهناك طفرات كبيرة وضخمة تحققت على كل المستويات، سواء في البنية التحتية أو الطاقة أو الصناعة أو حتى في ملف الاستثمارات.

كيف ترى التقارير الدولية التي تشير إلى تحسن الجنيه وتراجع التضخم وزيادة النمو؟ وما المطلوب لدعم ذلك؟
خلال الفترة الماضية واجهنا تحديات كبرى، أبرزها: الضغوط على الجنيه المصري، وهو ما أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية، وارتفاع الأسعار، وزيادة تكلفة التمويل، مما أثر على قدرة المواطن على تلبية احتياجاته اليومية وطموحاته.

وتخطينا الأصعب بالفعل، وبدأنا نشهد تحسناً نسبياً، خاصة في انخفاض معدلات الفائدة وتراجع التضخم، بجانب تحسن ملحوظ في مؤشرات الأداء الاقتصادي بشهادة المؤسسات الدولية.

وبالتوازي مع البنية التحتية التي تم تطويرها خلال السنوات الماضية، من طرق وكهرباء وخدمات عامة، جعلت البيئة مهيأة الآن لاستقبال أي نوع من الاستثمارات سواء صناعية أو اقتصادية أو زراعية أو سياحية.

وصار التوجه العام للدولة الآن هو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري، وجذب رؤوس الأموال للبورصة، وتحقيق استقرار في سعر صرف الجنيه المصري، وكل هذه عوامل بدأت تؤتي ثمارها، وأصبح الوضع في مصر جذاباً للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، سواء كانوا مصريين أو أجانب يبحثون عن فرص أفضل مما هو متاح في بلادهم.



الصراع الاقتصادي بين أمريكا والصين يتيح لمصر فرصة "السوق البديلة" في الزراعة والصناعة

طول فترة العائد والحاجة للأراضي والتمويل وتطوير العمالة أهم تحديات الصناعة

الصناعات الزراعية توفر قيمة مضافة كبيرة لاعتمادها على مدخلات محلية بالكامل

مجموعة الأهرام تعمل في تطوير إنتاج مواد التعبئة والتغليف الصديقة للبيئة

شركة حورس للنقل الجماعي نجحت في تقديم خدمة نقل آمنة لأهالي الصعيد



أثناء الحوار مع الإعلامي أسير الحامدي ببرنامجه أنا الوطن

ما أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المحلية في الوقت الحالي؟
الصناعة تواجه عدة تحديات، منها أن العائد يحتاج إلى صبر طويل، المصانع تحتاج إلى فترة من عامين إلى ثلاثة لبدء الإنتاج، ثم عامين آخرين للوصول إلى الطاقة الإنتاجية المثلى.



وكننا نعاني من نقص في تخصيص الأراضي الصناعية، لكن الفريق بقيادة كامل الوزير، وزير الصناعة والتجارة، تدخل بقوة، وقضى على أزمة السماسرة والوسطاء، ورفع عدد الأراضي المتاحة للاستثمار الصناعي، وأصبحت هناك فرص حقيقية في تخصيص الأراضي على مستوى الجمهورية.

كما أن توافر الطاقة لم يعد مشكلة، لكننا نحتاج إلى تسهيل التمويل، خاصة أن الصناعة كانت تعاني من ارتفاع الفائدة، ورغم إطلاق مبادرة لدعم الصناعة، نحتاج إلى توافر الطاقة خاصة أن الصناعة تحتاج إلى عامين إلى ثلاثة أعوام لتشغيل خطوط الإنتاج، كما نحتاج إلى عامين آخرين حتى تصل الطاقة الإنتاجية الاقتصادية إلى كفايتها، وهو تحدي استثمار متوسط أو طويل الأجل ويحتاج إلى دعم اتجاهات كثيرة.

وكننا نعاني أيضاً من نقص حاد في العمالة الفنية المربة، لكن الدولة بدأت تتحرك من خلال المدارس الفنية ومصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة، التي توفر مدارس، ولدينا في مجموعة الأهرام بسوهاج مدرسة فنية متخصصة

بالتعاون مع الدولة لتأهيل الشباب بعد المرحلة الإعدادية، ولدينا كذلك في مجال البلاستيك مدرسة فنية بالتعاون مع المدرسة التطبيقية برعاية مصلحة الكفاية الإنتاجية بعد التعليم الإعدادي، تكون الدراسة فيها كالمدراس الثانوية الفنية، بحيث يحصل الطلاب على تعليم فني عملي في صناعات مختلفة مثل البلاستيك والأسمدة والكيابلات والسيارات، ومن هنا يتم حل مشكلة العمالة الفنية.

وللمعلم فإن العامل الفني المصري المدرب أصبح مطلوباً في دول كثيرة تمر بمرحلة إعادة إعمار، مثل: ليبيا والعراق والسعودية ودول الخليج، وعلينا أن نستثمر في هذا المورد البشري، كما نحتاج إلى تخريج أجيال جديدة من الأيدي العاملة بدلا من أن يتحول إلى عبء.

وما الفرص المتاحة لجذب الاستثمار الصناعي في مصر، وكيف يتم استغلالها؟
الفرص موجودة ومتنوعة، خاصة في ظل توافر البيئة المحيطة المواتية والظروف العالمية التي خلقت فجوة في الأسواق لصالح المنتجات المصرية. وكل القطاعات الصناعية مفتوحة، من صناعات غذائية وهندسية، إلى الطاقة والتحويلية، ولدينا سوق محلية ضخم، وكلما زاد دخل المواطن، زاد الاستهلاك، وهو ما ينعكس مباشرة على ارتفاع الطلب في السوق المحلية، وبالتالي على نمو القطاعين الصناعي والغذائي.

في الوقت ذاته فإن الاتفاقيات التي تربط مصر بدول أفريقيا والعالم العربي وأوروبا تمنح منتجاتنا ميزات تنافسية كبيرة، سواء من حيث الإعفاءات الجمركية أو سهولة النفاذ إلى الأسواق، وهذا يجعل تكلفة المنتج المصري أقل مقارنة بمثيلاتها في دول كثيرة.

كما نستطيع استغلال هذا الوضع لزيادة معدلات النمو الصناعي، فبينما متوسط النمو العام في مصر يبلغ حوالي أربعة فاصل خمسة بالمئة، يمكننا رفع معدل النمو الصناعي إلى عشرة أو حتى خمسة عشر بالمئة، وهو ما سيعكس إيجاباً على الناتج القومي وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل حقيقية.

ما رؤيتك لتطور قطاع الصناعات الزراعية في مصر؟
الصناعات الزراعية في رأيي منجم ذهب حقيقي، وقد لمسنا تطوراً كبيراً فيها، خاصة أن مدخلاتها تسعة وتسعين بالمئة منها محلية، بدلا من تصدير الطماطم مثلاً، يمكننا تصنيعها في صورة صلصة أو منتجات غذائية ذات قيمة مضافة، وكذلك البطاطس والفاكهة وغيرها من المحاصيل.

والتوسع في الصناعات القائمة على الزراعة يضيف قيمة مضافة حقيقية، ويحول المنتجات الزراعية من مجرد سلعة خام إلى منتج نهائي قابل للتصدير بسعر أعلى، كما أن تكنولوجيا الزراعة في مصر تطورت كثيراً بفضل مشروعات استصلاح الأراضي الكبرى.

كما أن الصناعات الزراعية أيضاً تساهم بشكل كبير في توفير العملة الصعبة، لأنها تعتمد على مدخلات محلية بالكامل، وهي من القطاعات الواعدة التي يجب دعمها وتشجيعها سواء في الزراعة أو في التصنيع الزراعي.

نود أن نتحدث عن مجموعة الأهرام الصناعية ومنتجاتها الصديقة للبيئة؟
مجموعة الأهرام بدأت منذ خمسة وثلاثين عاماً كمصنع صغير لإنتاج عبوات بلاستيكية، ومع مرور الوقت تطورت لتصبح مجموعة مصانع كبيرة في سوهاج تنتج منتجات تعبئة وتغليف مرنة وصلبة، ثم توسعنا إلى مدينة بدر حيث افتتحتنا مجمع مصانع جديد لإنتاج منتجات التعبئة والتغليف الرنة والصلبة.

وننتج حالياً عبوات مرنة مثل الأكياس المستخدمة في تعبئة المكرونة، الشيبسي، الدقيق، البسكويت وغيرها، وأكياس البريد التي كانت تستورد بالكامل من الخارج في وقت قريب، لكننا اليوم ننتجها محلياً بجودة عالية.

كذلك ننتج عبوات صلبة مثل الأكواب البلاستيكية، وراعينا في كل منتجاتنا أن تكون صديقة للبيئة، لأننا نؤمن أن البلاستيك ليس عدواً للبيئة كما يُشاع، بل يمكن أن يكون جزءاً من الحل إذا تم التعامل معه بطريقة مسؤولة. وصناعة التعبئة والتغليف الطلب عليها متزايد على مستوى العالم، وبدأنا منذ عام ٢٠١٠ في سوهاج تصنيع أول أكياس صديقة للبيئة في المحافظة، والآن ننتج أكياساً قابلة للتحلل العضوي، نجحت تجربتها ميدانياً، وتتحلل في التربة دون أي تأثير سلبي على البيئة.

كما نعمل على استخدام البلاستيك المعاد تدويره بنسبة ٧٠٪ في خطوط إنتاجنا الحديثة، حيث لا توجد أي مخلفات غير قابلة لإعادة الاستخدام داخل مصانعنا.

التكنولوجيا الجديدة لدينا تمكننا من استقبال المواد الخام المعاد تدويرها بشكل كامل، ونخطط لإحلال بعض المنتجات التقليدية بأخرى قابلة لإعادة التدوير بالكامل قريباً في مصر.

هذه التكنولوجيا ليست متاحة في كثير من دول العالم، لكننا نسعى لأن تكون مصر في طليعة الدول التي تتبناها، ونحن فخورون بأننا من أوائل من بدأوا هذا التوجه.

شركة حورس للنقل الجماعي في سوهاج كيف نشأت الفكرة؟
شركة "حورس" للنقل الجماعي بدأت فكرتها بعد عودتي إلى سوهاج، حيث لاحظت حاجة ماسة لوسائل نقل جماعي محترمة وأدمية.

ومع قرار وزارة النقل بقيادة الفريق كامل الوزير، بتطوير منظومة النقل الجماعي في مصر، كانت محافظة سوهاج أولى المحافظات التي نفذت فيها التجربة الجديدة، وكنا من أوائل الشركات التي تقدمت للمشاركة.

وبدأنا بتوفير وسائل نقل داخلي داخل مدن سوهاج، ثم توسعنا إلى النقل بين مراكز المحافظة، وبعدها إلى المحافظات الأخرى. التجربة نجحت وأثبتت جدواها، والمواطن بدأ يشعر بحقيقي في مستوى الخدمة.

واستمرت الشركة في العمل منذ خمس سنوات في النقل الداخلي، وثلاث سنوات في النقل بين المحافظات. الهدف منها لم يكن الربح فقط، بل تقديم خدمة محترمة وأمنة للمواطن، ومع ارتفاع أسعار الوقود، بدأ الإقبال يزيد على خدماتنا في شركة حورس كخيار اقتصادي ومريح في أن واحد.

أعدته للنشر: غادة نعيم

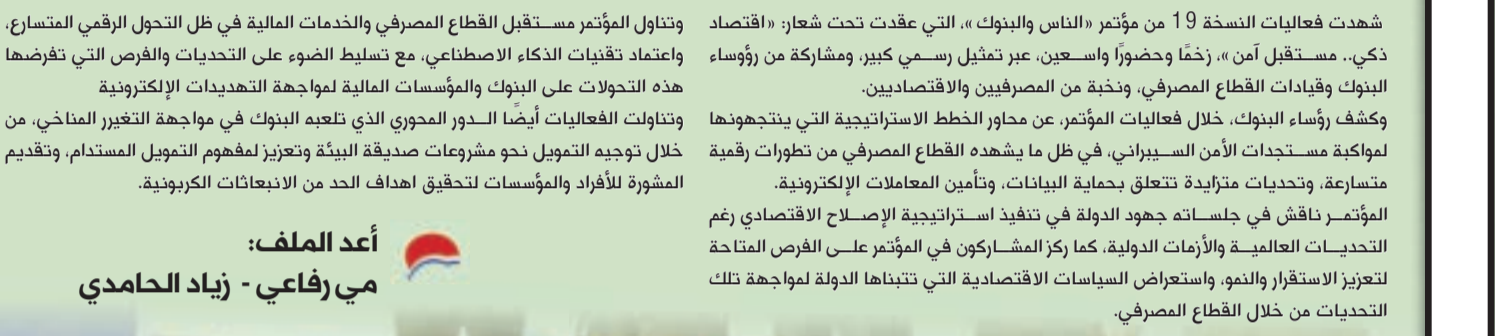
خلال فعاليات مؤتمر

الناس و البنوك

رؤساء البنوك يكشفون خطط تعزيز الأمن السيبراني

القطاع المصرفي في قلب التحول..

سياسات جديدة لمواكبة الثورة الرقمية والاستدامة



شهدت فعاليات نسخة 19 من مؤتمر «الناس والبنوك» التي عقدت تحت شعار «اقتصاد ذكي، مستقبل آمن» ندوة حضورها واسع، عبر تدويل رسمي كبير ومشاركة من رؤساء البنوك والقطاع المصرفي ونخبة من المصرفيون والاقتصاديين. وكثف رؤساء البنوك خلال فعاليات المؤتمر عن محور الخطط الاستراتيجية التي يتبناها لمواكبة مستجدات الأمن السيبراني في ظل عتده القطاع المصرفي من تطورات رقمية متسارعة وتحديات متزايدة تتعلق بحماية البيانات، وتأمين المعاملات الإلكترونية.

المؤتمر ناقش في جلساته جهود الدولة في تحفيز استراتيجيات الإصاح الاقتصادي رغم التحديات العالمية وأزمات الدولة، على مركز المساهمين في المؤتمر على الفرص المتاحة لتعزيز الاستقرار والنمو واستعراض السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة لمواجهة تلك التحديات من خلال القطاع المصرفي.

أعد الملف:
مي رفاعي - زياد الحامدي



هشام عكاشة: محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنك مصر ارتفعت بنسبة 27%

كشفت هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر ورئيس مجلس الإدارة عن ارتفاع محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنك مصر بنسبة 27% بين 2024 و2025، كما أن محفظة التجزئة المصرفية لدى بنك مصر ارتفعت بنسبة 29%.

وأكد عكاشة على أهمية التوعية والحذر من الاحتيال المصرفي بتواضع المتعددة، والتي يأتي في مقدمتها الحصول على البيانات الشخصية، فتمنوا إلى وجود 1,4 مليون شكوى سرقة بيانات شخصية من مواطنين في أمريكا، وأشار إلى أن الاحتيال المصرفي يشمل أيضا عروض البيع والشراء للنسج، وكذلك مواقع الإرهات والتي تمثل جزء كبير من الاحتيال المصرفي، وقال إن خسائر الاحتيال المصرفي في أمريكا بلغت 12.5 مليار دولار خلال عام 2024.

قال هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، إن عام 2023 شهد خسائر عالمية في الأمن السيبراني بلغت نحو 55 مليار دولار، فيما وصلت خسائر الولايات المتحدة في عام 2024 إلى 12.5 مليار دولار، منها 0.7 مليار دولار لخسائر الأفراد، بزيادة تقدر بـ24% عن العام السابق.

وأكد أن شهر أكتوبر هو شهر الأمن السيبراني ومكافحة مخاطر الاحتيال، مشيرًا إلى أن الحصول على البيانات الشخصية أصبح هدف رئيس

للمحتالين، حيث تسجل في الولايات المتحدة حالة سرقة بيانات كل 22 ثانية، وأرجح أن وسائل الاحتيال تتوسع مع تصاعد الضغوط على التديت والرهان في هذه التحويلات في البنوك والمؤسسات المالية لمواجهة التحديات الإلكترونية وتحويلات العملات أيضا الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في مواجهة التطور التكنولوجي، خلال توجية المستثمرين نحو مشروعات صديقة البيئة ووزير تفهم التمويل المستدام وتقديم الصورة الأملية والمؤسسات تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

غادة توفيق: 3.8 مليار جنيه إجمالي تخصصات البنوك للمسؤولية المجتمعية



قالت الدكتورة غادة توفيق، وكيل محافظ البنك المركزي للقطاع المصرفي إن القطاع المصرفي قطع شوطا كبيرا في تنظيم وعمل بقرار المجتمع، تحت قيادة من قبله، مؤكدا أن العمل أصبح يتم على نموذج تنميط متكامل مع أجهزة الدولة.

وأضافت أن الإصلاح الاقتصادي المجتمعي، إن القطاع المصرفي قطع شوطا كبيرا في تنظيم وعمل بقرار المجتمع، تحت قيادة من قبله، مؤكدا أن العمل أصبح يتم على نموذج تنميط متكامل مع أجهزة الدولة.

وأضافت أن الإصلاح الاقتصادي المجتمعي، إن القطاع المصرفي قطع شوطا كبيرا في تنظيم وعمل بقرار المجتمع، تحت قيادة من قبله، مؤكدا أن العمل أصبح يتم على نموذج تنميط متكامل مع أجهزة الدولة.

محمد أبو السعود: 440 ألف مزارع استفادوا بقروض المحاصيل من البنك الزراعي المصري بإجمالي 24.5 مليار جنيه

أكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، أن القطاع الزراعي يعد من أكثر القطاعات تطلبا بخدمات التمويل المصرفي، وذلك نظرا لاحتياج المزارعين إلى التمويل لتغطية تكاليف المدخلات الزراعية، فضلا عن الحاجة إلى خدمات التأمين الزراعي، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع الزراعية.

وأوضح أبو السعود، أن البنك الزراعي المصري حقق نمواً ملحوظاً في تمويل المزارعين، حيث تجاوزت قيمة القروض الممنوحة لهم 24.5 مليار جنيه، استفاد منها 440 ألف مزارع، بإجمالي تمويل قدره 24.5 مليار جنيه، وهو ما يعكس الدور المحوري للبنك في دعم القطاع الزراعي، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع الزراعية.

بهاء الشافعي: إدارة المخاطر البيئية على رأس أولويات بنك القاهرة

قال بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن البنك يولي أهمية كبيرة بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.

وأوضح الشافعي، أن بنك القاهرة يولي اهتماماً كبيراً بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.



أوصى بتعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي

توصيات لتسريع التحول نحو الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

8 أوصى بتعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي



أكد يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن القطاع المصرفي في قلب التحول الرقمي، ودعا البنوك إلى تعزيز أمنها السيبراني، مشيرًا إلى أن شهر أكتوبر يحتفي به عالمياً كشهر التوعية بهذا الملف الحيوي.

وأشار أبو الفتوح، بالجهود التي يبذلها القطاع المصرفي للإصاح والالتزام بالبنوك، وحضر بالبنوك المحلات التي أطلقها كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر.

وأكد أبو الفتوح، أن القطاع المصرفي في قلب التحول الرقمي، ودعا البنوك إلى تعزيز أمنها السيبراني، مشيرًا إلى أن شهر أكتوبر يحتفي به عالمياً كشهر التوعية بهذا الملف الحيوي.

أحمد جلال: البنك المصري لتنمية الصادرات يدعم نحو 60% من المصدرين المصريين



قال الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي لمصرف الصادرات، إن البنك يدعم نحو 60% من المصدرين المصريين، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع المصدرة.

وأوضح جلال، أن البنك يولي أهمية كبيرة بدعم المصدرين المصريين، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع المصدرة.

محفظة المشروعات الصغير والمتوسطة في البنك الأهلي تتجاوز 178 مليار جنيه

أكد محمد الاتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، أن محفظة البنوك للمسؤولية المجتمعية تجاوزت 178 مليار جنيه، وذلك بفضل التزام البنوك بتعزيز دورها الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

وأوضح الاتربي، أن البنوك يولي أهمية كبيرة بدعم المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

بهاء الشافعي: إدارة المخاطر البيئية على رأس أولويات بنك القاهرة

قال بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن البنك يولي أهمية كبيرة بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.

وأوضح الشافعي، أن بنك القاهرة يولي اهتماماً كبيراً بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.



أوصى بتعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي

توصيات لتسريع التحول نحو الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

8 أوصى بتعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي

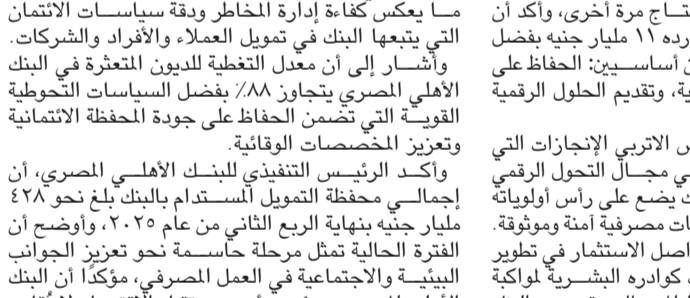


أكد يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن القطاع المصرفي في قلب التحول الرقمي، ودعا البنوك إلى تعزيز أمنها السيبراني، مشيرًا إلى أن شهر أكتوبر يحتفي به عالمياً كشهر التوعية بهذا الملف الحيوي.

وأشار أبو الفتوح، بالجهود التي يبذلها القطاع المصرفي للإصاح والالتزام بالبنوك، وحضر بالبنوك المحلات التي أطلقها كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر.

وأكد أبو الفتوح، أن القطاع المصرفي في قلب التحول الرقمي، ودعا البنوك إلى تعزيز أمنها السيبراني، مشيرًا إلى أن شهر أكتوبر يحتفي به عالمياً كشهر التوعية بهذا الملف الحيوي.

محمد الاتربي: نسبة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي لا تتجاوز 2%



أكد محمد الاتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، أن نسبة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي لا تتجاوز 2%، وذلك بفضل التزام البنوك بتعزيز دورها الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

وأوضح الاتربي، أن البنوك يولي أهمية كبيرة بدعم المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

أحمد جلال: البنك المصري لتنمية الصادرات يدعم نحو 60% من المصدرين المصريين

قال الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي لمصرف الصادرات، إن البنك يدعم نحو 60% من المصدرين المصريين، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع المصدرة.

وأوضح جلال، أن البنك يولي أهمية كبيرة بدعم المصدرين المصريين، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع المصدرة.

بهاء الشافعي: إدارة المخاطر البيئية على رأس أولويات بنك القاهرة

قال بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن البنك يولي أهمية كبيرة بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.

وأوضح الشافعي، أن بنك القاهرة يولي اهتماماً كبيراً بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.



أوصى بتعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي

توصيات لتسريع التحول نحو الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

8 أوصى بتعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي



أكد يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن القطاع المصرفي في قلب التحول الرقمي، ودعا البنوك إلى تعزيز أمنها السيبراني، مشيرًا إلى أن شهر أكتوبر يحتفي به عالمياً كشهر التوعية بهذا الملف الحيوي.

وأشار أبو الفتوح، بالجهود التي يبذلها القطاع المصرفي للإصاح والالتزام بالبنوك، وحضر بالبنوك المحلات التي أطلقها كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر.

وأكد أبو الفتوح، أن القطاع المصرفي في قلب التحول الرقمي، ودعا البنوك إلى تعزيز أمنها السيبراني، مشيرًا إلى أن شهر أكتوبر يحتفي به عالمياً كشهر التوعية بهذا الملف الحيوي.

محمد الاتربي: نسبة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي لا تتجاوز 2%



أكد محمد الاتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، أن نسبة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي لا تتجاوز 2%، وذلك بفضل التزام البنوك بتعزيز دورها الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

وأوضح الاتربي، أن البنوك يولي أهمية كبيرة بدعم المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

أحمد جلال: البنك المصري لتنمية الصادرات يدعم نحو 60% من المصدرين المصريين

قال الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي لمصرف الصادرات، إن البنك يدعم نحو 60% من المصدرين المصريين، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع المصدرة.

وأوضح جلال، أن البنك يولي أهمية كبيرة بدعم المصدرين المصريين، وذلك من خلال تقديم خدمات تمويلية متخصصة للمصدرين، خاصة في ظل تقلبات أسعار السلع المصدرة.

بهاء الشافعي: إدارة المخاطر البيئية على رأس أولويات بنك القاهرة

قال بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن البنك يولي أهمية كبيرة بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.

وأوضح الشافعي، أن بنك القاهرة يولي اهتماماً كبيراً بإدارة المخاطر البيئية، مؤكداً أنه قد تم تعيين شخصين لتابعة من إدارة المشروعات بالمعايير البيئية المتعددة.

البنك الأهلي المصري يشارك في قمة Ripple Summit 2025 لدعم ريادة الأعمال



أكد وفد البنك حرص الأهلي المصري على دعم دور رواد الأعمال في التنمية المستدامة، موجهاً الشكر للاكاديمية العربية والجامعات والشركاء، على جهودهم في دعم مشاريع ريادة الأعمال وبرامج الرأسمال خلال السنوات الماضية. وأشار البنك إلى استمراره في دعم هذه الشراكة منذ عام ٢٠١٩، في إطار التزامه بتعزيز الشباب ورواد الأعمال، وتشجيع الأفكار الابتكارية، وتعزيز بيئة الشركات الناشئة في مصر باعتبارها أحد ركائز التنمية الاقتصادية.

شارك البنك الأهلي المصري في قمة Ripple Summit 2025 التي انطلقت في مقر جامعة الدول العربية، بحضور شخصيات بارزة من الجامعة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والبنك. وحضر من جانب البنك نادر سعد الرئيس التنفيذي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية، وشيخة ميساء مدير عام قطاع تطوير الأعمال والخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هشام عز العرب يتسلم جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤسسة جلوبال فاينانس في واشنطن



تسلم هشام عز العرب، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي CIB جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤسسة جلوبال فاينانس العالمية، تقديراً لمسيرة المصرفية والاقتصادية البارزة التي أثرت بشكل كبير في إثراء النظام المصرفي.

وأقيم الحفل في National Press Club بالعاصمة الأمريكية واشنطن، بحضور كبار الاقتصاديين والمصرفيين والشخصيات المرموقة. وتعد جائزة الإنجاز مدى الحياة أعلى جائزة تمنحها مؤسسة جلوبال فاينانس للأفراد تقديراً لإسهاماتهم المتميزة في القطاع المالي والمصرفي على الصعيد الدولي.

وتقدم هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي - مصر منذ نوفمبر ٢٠٢٤. بعد أن شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠٢٣، ومستشاراً لمحافظة البنك المركزي المصري، وعضواً غير تنفيذي بمجلس الإدارة منذ نوفمبر ٢٠٢٢.

وساهم من العرب بخبرته الممتدة لأكثر من أربعين عاماً في تعزيز مكانة البنك كأكبر مؤسسة مصرفية تابعة للقطاع الخاص في مصر، وزيادة رأس المال السوقي للبنك من مليار جنيه إلى أكثر من ٢٥ مليار جنيه، وجعله من أهم مكونات المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية، مع إدراج البنك في بورصتي نيويورك ولندن، ما عزز من جاذبيته للاستثمار الدولي. وتحت قيادته، ركز البنك على تشجيع روح المبادرة والابتكار.

والالتزام بأفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، كما أطلق مبادرات للاستدامة والمساواة بين الجنسين، وكان أول بنك مصري يصدر تقرير استدامة ويوقع على "مبادئ" المسؤولية الاجتماعية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إدراج البنك في مؤشر بلومبيرج للمساواة بين الجنسين، وقاد جهود التحول الرقمي وإنشائه، ووحدة تحليلات البيانات لدعم الحكومة في جمع وتحليل البيانات.

بنك مصر يتبنى دوراً فاعلاً في دعم الأيتام والمسنين



وقع بنك مصر ووزارة التضامن الاجتماعي بروتوكول تعاون بهدف تلبية احتياجات دور رعاية الأيتام والمسنين التابعة للوزارة في مختلف محافظات الجمهورية، بقيمة دعم تصل إلى ٢٠ مليون جنيه.

ويشمل البروتوكول توفير المستلزمات الأساسية لتلك الدور، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للأيتام وكبار السن، بما يضمن لهم حياة كريمة.

وتمنحت الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، بالتعاون مع بنك مصر في هذا الإطار، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على توفير الحماية الاجتماعية لكل الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع المصري وتحسين أوضاعها المعيشية. وأكدت الوزيرة أن الوزارة لديها خطة طموحة لتطوير كل دور الأيتام والمسنين، مشيرة إلى أن أبناء دور الأيتام هم أبناء مصر، وكل أب وأم في دور المسنين علينا أن نضمن لهم العيش الكريم، مشيدة بهذا التعاون مع بنك مصر.

وأكد هشام عاكشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن هذا التعاون يأتي في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم التنمية المستدامة عبر المساهمة في القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية. مشيراً إلى أن البنك يولي أهمية كبرى لتعزيز ملة الحماية الاجتماعية، انطلاقاً من دوره الوطني كمؤسسة مالية تسعى إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، مع الالتزام بدوره المصرفي الرائد في خدمة المجتمع المصري.

وأشاد عاكشة بالتعاون البناء، مع وزارة التضامن الاجتماعي، مؤكداً أهمية تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة وقطاعات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تركز على تنمية الإنسان.

EBank يرفع فعاليات Export Smart 2025 لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية عالمياً



أعلن البنك المصري لتنمية الصادرات EBank عن رعايته لفعالية Export Smart 2025. أحد أبرز المؤتمرات والمعارض السنوية المتخصصة في دعم وتطوير قطاع التصدير المصري، والتي انعقدت هذا العام في دورتها الثالثة تحت إشراف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، لتأكيد أهميتها الاستراتيجية ودورها المحوري في تعزيز تنافسية الصادرات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

تعد فعالية Export Smart منصة رائدة تجمع جميع الأطراف المعنية بمنظومة التصدير من مصدري وبنات حكومية ومؤسسات تنمية ومقدمي خدمات لوجستية وتمويلية، بما يساهم في تبادل الخبرات وتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى نحو تنمية صادرات مصر وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وقال الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك المصري لتنمية الصادرات: "رعاية البنك لهذه الفعالية تأتي في إطار التزام EBank بدعم منظومة التصدير المصرية، ومساندة المصدرين عبر برامج تمويلية مرنة وحلول مصرفية متكاملة لتعزيز قدراتهم الإنتاجية والتسويقية، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو زيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل القومي".

وأضاف أن البنك يضع قطاع التصدير في صميم استراتيجيته المستقبلية، من خلال تطوير أدوات تمويل مبتكرة وشراكات فاعلة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

لرفع قيمة الصادرات وتعزيز مكانة المنتج المصري عالمياً، وتفعيل الاستثمار الصناعي والتجاري. وتأتي هذه الخطوة امتداداً لدور EBank الرائد في دعم وتنمية الصادرات المصرية من خلال برامج تمويلية وحلول مصرفية متخصصة تساهم في تيسير حركة التجارة وتعزيز مواردها النقد الأجنبي. وفي هذا السياق، أطلق البنك منصة "Export Club" لتمكين المصدرين من التوسع دولياً عبر توفير فرص للتواصل مع شركاء عالميين وخصومات على المشاركة في المعارض الدولية، بما يعزز قدرتهم التنافسية ونموهم الإقليمي والدولي.



توقع خبراء في سوق المال حدوث مزيد من التحسن في التصنيف الائتماني للبنوك المصرية خلال الفترة المقبلة، نتيجة استقرار الاقتصاد المصري، وتراجع التضخم وخفض أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمارات، والحصول على مزيد من التمويلات الخارجية، مما يزيد من معدلات السيولة الدورية بالجهاز المصرفي.

نتيجة استقرار الاقتصاد وتراجع التضخم.. تحسن مؤشرات السيولة الدولارية يرفع التصنيف الائتماني للبنوك

صافي الأصول الأجنبية بالبنك المركزي يبلغ 10.491 مليار دولار

ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى نحو ١٠.٤٩١ مليار دولار، بما يعادل ٥١١.٢١١ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضي، مقابل ١٠.١ مليار دولار بما يعادل ٤٩٩.٦٢٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤. وكان البنك المركزي قد أعلن في وقت سابق عن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي، لتصل إلى ١٤.٩٤١ مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، مقارنة بـ ١٤.٧١١ مليار دولار في نهاية مايو ٢٠٢٥، مدفوعاً بنمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بنسبة ١.١٪، والذي سجل أعلى مستوى له منذ أربع سنوات بقيمة ٤.٨٨ مليار دولار بنهاية يونيو.

وصعد فائض الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بنحو ٢.١٪ إلى ١٠.١ مليار دولار بما يعادل ٤٩٩.٦٢٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقابل نحو ٩.٨٨ مليار دولار بما يعادل ٤٩٢.٣٣٢ مليار جنيه بنهاية مايو.

ويعكس صافي الأصول الأجنبية للقطاع بين البنوك التي يمتلكها البنك المركزي المصري من مخدرات وودائع العملات الأجنبية وبين الترتيبات المالية لسداد الأمانات. وهو قابل للتسليم عند الحاجة لسداد الأمانات.

وأعلن البنك المركزي المصري مؤخرًا ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال يوليو ليصل إلى نحو ٤٩.٠٣٦ مليار دولار، مقابل نحو ٤٨.٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٣٦٦ مليون دولار، لتجاوز مستوى ٤٩ مليار دولار لأول مرة في تاريخه.

وأظهرت بيانات البنك المركزي بلوغ إجمالي ودائع البنوك بالعملات الأجنبية ما يعادل ٣.٠٦٩ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، مقابل ٣.٠٧٠ تريليون جنيه بنهاية يوليو، بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب، وقطاع الأعمال الخاص على ما يعادل ٥١٠.١١٦ مليار جنيه، والقطاع العائلي على ما يعادل ٢.٩٠٠٠٣ مليار جنيه.

كما ارتفعت الودائع لأجل وشهادات الأرباح بالعملات الأجنبية لتصل إلى ما يعادل ٢.٣٠٧ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، مقابل ٢.٣١٥ تريليون جنيه بنهاية يوليو، واستحوذ قطاع الأعمال العام على ١٥٣.٦٩٠ مليار جنيه منها، وقطاع الأعمال الخاص على ٥١٠.٧١٢ مليار جنيه، والقطاع العائلي على ١.٦٤٣ تريليون جنيه.

وأعلنت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز جلوبال رفع تصنيفها الائتماني طويل الأجل للثلاثة بنوك مصرية هي البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، والبنك التجاري الدولي



نوال عبد المنعم:

قرارات "السياسة النقدية" تعزز ربحية المصارف

إلى درجة «B» من «B-»، مع تثبيت التصنيف قصير الأجل عند «B» ونظرة مستقبلية مستقرة. وقالت الوكالة إن قطاع البنوك في مصر يمر بمرحلة توسعية، وأن خطر الاختلالات الاقتصادية أصبح أقل في ظل النشاط الاقتصادي المتزايد والإصلاحات الجارية.

ويعكس رفع التصنيف السيادي وجهة نظر الوكالة بشأن التقدم في تنفيذ الإصلاحات قد خفف الضغوط الخارجية، ومنذ تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤ ظل سوق الصرف الأجنبي مدفوعاً بقوة السوق، مما عزز التنافسية وحفز انتعاش النمو

أسماء عبد الباري

احتفالاً باليوبيل الذهبي

البنك التجاري الدولي يتعاون مع نادي نيو جيزة لتنظيم بطولة CIB New Giza Premier Padel 2025



احتفالاً بمرور خمسين عاماً على تأسيسه، أعلن البنك التجاري الدولي مصر (CIB)، أكبر بنك قطاع خاص في مصر، عن شراكته مع نادي نيو جيزة الرياضي لرعاية وتنظيم بطولة CIB New Giza Premier Padel 2025. إحدى أبرز البطولات العالمية في رياضة البادل، بمشاركة نخبة من أفضل لاعبي العالم. تأتي هذه الشراكة في إطار التزام البنك التجاري الدولي بدعم الرياضة المصرية والمساهمة في الارتقاء بمستوى تنظيم البطولات الدولية في مصر، إلى جانب دوره الرائد في دعم المبادرات المجتمعية في مجالات التعليم والثقافة والتنمية المستدامة.

ويعكس التعاون بين المؤسستين الرؤية المشتركة لتعزيز مكانة مصر على خريطة الرياضة العالمية، وتوفير تجارب رياضية وترفيهية متكاملة على أعلى مستوى من الاحترافية.

ومن المقرر أن تقام البطولة في نادي نيو جيزة الرياضي خلال الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠٢٥، تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة وبالتعاون مع الاتحاد المصري للبادل، بمشاركة أفضل ١٠٠ لاعب بادل في العالم، وبإجمالي جوائز مالية قدرها ٥٠٠ ألف يورو، لتكون من أكبر البطولات الرياضية التي تستضيفها مصر في هذا المجال.

وفي هذا السياق، قال عمرو الجبالي، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي للبنك التجاري الدولي مصر (CIB): "نفخر بشراكة البنك مع نادي نيو جيزة الرياضي في تنظيم بطولة CIB New Giza Premier Padel 2025، والتي تأتي ضمن اتفاقيات البنك بمرور خمسين عاماً على تأسيسه. تمثل هذه البطولة امتداداً لالتزام البنك بدعم الرياضة المصرية ورعاية المواهب وتشجيع الشباب على المنافسة الإيجابية.

لاستضافة البطولات الكبرى ورفع معايير تنظيم الفعاليات الدولية، وتوفير بيئة رياضية وترفيهية متكاملة تلبي مكانة مصر وقدراتها التنظيمية. وريادتها الإقليمية. كما تؤكد التزام البنك بمواصلة دعم المبادرات التي تجمع بين التميز الرياضي والمسؤولية المجتمعية. لتظل إنجازاتنا انعكاساً لمطموحنا ورؤيتنا نحو مستقبل أفضل".

ومن جانبه، أعرب المهندس خالد الشواربي، الرئيس التنفيذي لنادي نيو جيزة الرياضي، عن اعتزازه بالشراكة مع البنك التجاري الدولي، مشيراً إلى أن التعاون بين المؤسستين يعد خطوة مهمة لترسيخ مكانة بطولة CIB New Giza Premier Padel العالمية. كحدث رياضي عالمي، مؤكداً جاهزية النادي الكاملة

تطوير البنية التحتية على طريق السويس

بنك قناة السويس يقود تحالفاً لمنح تمويل مشترك بـ 4.485 مليار جنيه لشركة مدكور للمشروعات



نجح تحالف مصرفي بقيادة بنك قناة السويس في توقيع اتفاقية تمويل مشترك بقيمة ٤.٤٨٥ مليار جنيه لصالح شركة مدكور للمشروعات، إحدى شركات مدكور القابضة، بهدف تمويل أعمال الغالوات التي أسسها إدارة الأشغال العسكرية بوزارة الدفاع للشركة، والمتعلقة بتوريد وتركيب كابلات أرضية على طريق السويس كبديل للكابلات الهوائية، في إطار تطوير البنية التحتية الاستراتيجية.

وقد قام بنك قناة السويس بدور المربح الرئيسي الأولي، ومسوق التمويل، ووكيل التمويل، ووكيل الضمان، وبنك المستندات، وبنك حساب المقترض، وشارك في التمويل كل من: بنك البركة مصر، بنك التنمية الصناعية المصرف للتد، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك أبو ظبي التجاري، والبنك العقاري المصري العربي.

وجرى توقيع الاتفاقية بحضور عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، وشهاب زيدان، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، والدكتور مصطفى مدكور، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمدكور القابضة، بالإضافة إلى عدد من قيادات البنوك المشاركة.

وأكد عاكف المغربي أن قيادة بنك قناة السويس لهذا التحالف يأتي انساقاً مع رؤية البنك في دعم المشروعات القومية، خاصة في مجال البنية التحتية

الحديثة، الذي يعد ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وأضاف أن الصفقة تعكس خبرة البنك في هيكله وإدارة الصفقات التمويلية الكبرى باحترافية، وتمثل امتداداً للشراكة الاستراتيجية مع مدكور للمشروعات لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية. من جانبه، عبر الدكتور مصطفى مدكور عن اعتزازه

بهذا التعاون البناء، الذي يجسد التكامل بين القطاع المصرفي والقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الوطنية، مشيراً إلى أن مشروع إحلل الكابلات الهوائية بكابلات أرضية على طريق السويس يعد من المشروعات القومية ذات الأهمية الاستراتيجية، مع التأكيد على الالتزام بمعايير الجودة بما يخدم خطط الدولة لتحديث البنية التحتية



08

عالم المال

ندعم قرار

تحررها
مى أبو المجد

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

www.alamalmal.net

السنة العشرون الإصدار الثاني - العدد: 862
الأحد 26 أكتوبر 2025 م



مصطفى النجاري رئيس لجنة الزراعة والري جمعية رجال الأعمال المصريين:

مصر بحاجة إلى إعادة هيكلة خريطة الإنتاج الزراعي لتناسب الموارد الطبيعية

التشريعات الحالية تعطل الاستثمار وتصدير الخام بيدد العوائد



يعد القطاع الزراعي أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في مصر، حيث يسهم بشكل كبير في تأمين الغذاء المحلي ودعم الصادرات الزراعية التي تلعب دوراً مهماً في تحسين الميزان التجاري. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة في ظل محدودية الموارد الطبيعية، خاصة ما يتعلق بالمياه والطاقة، فالعلاوة على ذلك تعاني مصر من نقص المياه والطاقة، مما يجعل العلاقة بين الزراعة والطاقة أكثر من مجرد حاجة تقليدية، بل ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الإنتاج الزراعي.

ويؤكد الدكتور مصطفى النجاري، رئيس لجنة الزراعة والري بجمعية رجال الأعمال المصريين، في حوار مع "عالم المال" أنه مع التصاعد المستمر في الطلب على المياه والطاقة، يصبح من الضروري البحث عن حلول مبتكرة تحقق التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة، ومن هنا تظهر أهمية تكنولوجيا الزراعة الكهروضوئية والزراعة الذكية التي تعتمد على الطاقة المتجددة والموارد الطبيعية بكفاءة عالية، لتحسين الإنتاج الزراعي دون استنزاف الموارد.

هذه الحلول الحديثة لا تسهم فقط في توفير الطاقة والمياه، بل فتتح أيضاً وفقاً لزيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي المصري في الأسواق العالمية. وقد ما أكد النجاري وإلى تفاصيل الحوار

كيف ترى تقييم كفاءة الإنتاج الزراعي في الوقت الحالي؟
الزراعة تعتبر اليوم أفضل عائد من وحدة المساحة مقابل وحدة المياه، العالم بشكل عام يتجه نحو تقييم كفاءة الإنتاج الزراعي بناءً على معايير استهلاك المياه والطاقة، هذا التوجه العالمي يفرض على مصر ضرورة إعادة النظر في خريطة إنتاجها الزراعي بحيث تتناسب مع مواردها الطبيعية المتاحة.

السنوات الأخيرة شهدت تحولات كبيرة في ألوبويات التنمية، في الماضي كانت أزمة الطاقة تمثل تحدياً عالمياً، ولكن اليوم أصبحت الطاقة الشمسية فرصة لمصر بفضل موقعها الجغرافي المتميز، مصر تقع في الحزام الأكثر جدياً للطاقة الشمسية عالمياً، وتتمتع بأعلى معدلات الإشعاع، مما يسمح بتوليد نصف ميغاوات من كل فدان مزروع بالألواح الشمسية.

وهذا يجعل الطاقة الشمسية قادرة على تغطية احتياجات مصر بالكامل من الكهرباء، ومع ذلك فإن التشريعات الحالية بحاجة إلى تعديل لتيسر الاستثمار في هذا المجال الحيوي، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

ما رأيك في توجه صادرات مصر الزراعية، خاصة مع التركيز على محاصيل معينة، وكيف يمكن تحسين الوضع؟
أكثر من 90٪ من صادرات مصر الزراعية تتركز في محاصيل منخفضة القيمة مثل البنطلان والبطاطس، وهذا يؤدي إلى خفض متوسط مؤشر التصدير رغم التوقف الكمي لمصر على دول كبرى مثل إسبانيا التي تعد من أكبر منتجي أوروبا، ما يحتاجه الآن هو الاهتمام برفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية بالإضافة إلى إعادة هيكلة خريطة الصادرات التصديرية.

كما يجب تحقيق توازن بين الكم والجودة، مما يساعد على تخفيف العبء التنويعي عن المصدر المصري، وينبغي النظر في تحسين الجودة والتغليف لتلبي الاحتياجات التي تقدرها وزارة التجارة الخارجية، وذلك لمدة 6 أشهر إضافية. ويأتي القرار الجديد في إطار حرص الحكومة على ضمان استقرار السوق المحلي وتوفير احتياجات المواطنين من السكر، خاصة مع استمرار ارتفاع الطلب المحلي على السلع الغذائية الأساسية.

كما ينص القرار على أن يبدأ العمل به من تاريخ انتهاء العمل بالقرار الوزاري رقم ١١١ لسنة ٢٠٢٥، على أن تتولى الجهات المختصة تنفيذ أحكامه، ويُشر في الواقع المصري.

وصدر قرار حظر تصدير السكر لأول مرة في عام ٢٠٢٣، ولعدة ثلثة أشهر، ثم تم تعديده أكثر من مرة بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان توافر الإمدادات داخل السوق المصرية.

56 عاماً على إقراره.. "الأطباء البيطريين" تعلن إعداد مسودة تعديلات شاملة لقانون النقابة وإجراء حوار مجتمعي واسع تمهيدا لعرضها على البرلمان المقبل



أعلن الدكتور مجدي حسن، النقيب العام للأطباء البيطريين، انتهاء النقابة من إعداد مسودة شاملة لتعديلات قانون النقابة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص النقابة على مواكبة التطورات المتلاحقة التي يشهدها سوق العمل البيطري، حيث أصبح القانون الحالي عاجزاً عن مسايرة الواقع المهني والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الأطباء البيطريون في الوقت الراهن، موضحاً أن المسودة المقترحة لتعديلات القانون جاءت كنتيجة لمجهود المجلس المتعاقبة للنقابة العامة للأطباء البيطريين، وذلك باشتراك الشؤون القانونية والمستشار نائب رئيس مجلس الدولة (المستشار القانوني للنقابة حالياً)، وكذلك مشاركة المستشار القانوني السابق للنقابة.

وأوضح النقيب العام للأطباء البيطريين، أن القانون المعمول به حتى الآن، مر عليه أكثر من خمسة عقود يحتوي على العديد من المواد التي أصبحت بالية ولا تخدم مصالح الأطباء البيطريين، بل إنها في بعض الأحيان تشكل عائقاً أمام تطور المهنة وممارستها بالشكل الأمثل، لافتاً إلى أن بعض المواد تحتاج إلى تعديل جذري، ومنها تلك التي تشترط عضوية الاتحاد الاشتراكي للحصول على عضوية النقابة، وهو شرط لم يعد له وجود منذ عقود، بالإضافة إلى العديد من المواد الأخرى التي تحتاج إلى مراجعة شاملة لضمان تحقيق الحماية الكاملة لحقوق الأطباء البيطريين.

وأشار الدكتور مجدي حسن إلى أن النقابة ستطلق حواراً مجتمعياً واسعاً يشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء النقابة من مختلف المحافظات والتخصصات، والنقابات الفرعية، والخبراء القانونيين، وممثلي الجهات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة، وذلك للوصول إلى أفضل صيغة ممكنة للتعديلات تحظى بتوافق واسع وتعود بالفائدة على جميع الأطباء البيطريين وتخدم مصلحة النقابة والمهنة. على أن تبدأ النقابات الفرعية في المحافظات برئاسة النقابة الفرعية، بعد لقاءات مجتمعية بشأن تلك المسودة خلال الفترة من (٢٣ أكتوبر وحتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥)، لجمع كافة ملاحظات أعضاء جمعيتها العمومية، تمهيداً لحوار مجتمعي عام.

وأكد "حسن" أن النقابة حرصت على الاستماع لجميع الآراء والأفكار التي من شأنها إثراء النقاش وتحسين مستوى التعديلات المقترحة بما يضمن خروج قانون عصري متطور يلبي احتياجات الأطباء البيطريين ويرتقي بمستوى المهنة.

وأوضح النقيب العام للأطباء البيطريين، أنه بعد انتهاء الحوار المجتمعي واستيعاب جميع المقترحات والملاحظات، ستقوم النقابة بصياغة النسخة النهائية من التعديلات تمهيداً لطرحها على مجلس النواب المقبل لمناقشتها وإقرارها، معرباً عن أمله في أن تحظى هذه التعديلات بموافقة المجلس نظراً لأهميتها في تنظيم مهنة الطب البيطري وحماية حقوق ممارسيها.

خلل التوريد وإغلاق الجمعيات يرفع عجز الحاصل لـ 30%..

أزمة الأسمدة المدعومة تهدد محصول القمح الاستراتيجي وتفتح الباب للسوق السوداء

على الرغم من تأكيدات الحكومة عدم وجود أزمة في منظومة توزيع الأسمدة المدعومة، فإن شهادات المزارعين ونقابة الفلاحين ترسم صورة مغايرة، كاشفة عن عجز في الكميات المصروفة وتأخر في التوريد، وهو ما أدى إلى صدور تحذيرات من الخبراء بأن هذه الأزمة قد تمثل تهديداً للمحصول الاستراتيجي الأول في البلاد، وهو القمح. وتزامن الأزمة مع قرارات حكومية برفع أسعار توريد الأسمدة وتقليص الحصص المحلية لصالح التصدير، الأمر الذي أثار مخاوف من توسع السوق السوداء وزيادة الأعباء المالية على المزارع المصري خلال الموسم الزراعي الحالي.

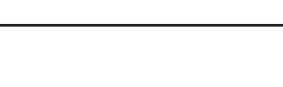
تعود أزمة الأسمدة الحالية إلى مجموعة من القرارات التي تم اتخاذها خلال الأشهر الماضية، أبرزها رفع أسعار توريد الأسمدة المدعومة إلى وزارة الزراعة بنسبة ٢٣٪، وهي الزيادة التي ستحتلها وزارة المالية نيابة عن الفلاحين، ليصل سعر الطن المدعوم إلى ٦٠٠٠ جنيه مقابل ٤٥٠٠ جنيه، وهو السعر الذي استمر لمدة ٤ سنوات منذ نوفمبر ٢٠٢١.

وصرحت الحكومة بأن هذا القرار جاء لتعويض الشركات المنتجة عن زيادة تكلفة الغاز الطبيعي المستخدم في تصنيع الأسمدة، بعد رفع سعره من ٤,٥ إلى ٥,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، وربطه بسعر البورينا العالمي بمعاملة مرنة. وكانت النسبة التي يتم توريدها من الصانع إلى وزارة الزراعة ٥٥٪، ليتم تقليصها إلى ٢٧٪ من إجمالي الإنتاج الشهري للأسمدة، ما يؤدي إلى تقليص الكميات المتاحة للمزارعين بشكل كبير. ومع ذلك، يعتقد بعض المسؤولين أن هذه الخطوة قد تساهم في زيادة صادرات الأسمدة من مصر وتعزيز الميزان التجاري مع المحافظة على الإنتاج المحلي.

وفي تصريحات سابقة لوزير الزراعة علاء فاروق، أكد أن احتياجات الأراضي الزراعية في مصر من الأسمدة المدعومة لا تتجاوز ٢,١ مليون طن سنوياً، بينما تحصل الوزارة على ٢,٤ مليون طن من المصانع المحلية كل عام، موضحاً أن ٣٠٠ ألف طن من الأسمدة الزائدة عن الحاجة سيتم تخزينها للاستعانة بها لاحقاً في المشروعات الزراعية الجديدة.

واقعيًا يعاني المزارعين في بعض المناطق من أزمة حقيقية في صرف الأسمدة المدعومة، حيث كشف عبد الفتاح عبد العزيز، رئيس النقابة العامة للفلاحين وصغار المزارعين، عن أن نسبة الأسمدة المدعومة التي تم صرفها للمزارعين لا تتجاوز ٨٠٪ من الحصص المقررة، ما يعني وجود عجز يقدر بـ ٢٠٠ إلى ٣٠٠٪ لم يصل إلى المزارعين. وأضاف أن بعض الجمعيات الزراعية قامت بإغلاق ميزانياتها قبل انتهاء المهلة المحددة، مما أضعف فرصة العديد من الفلاحين في الحصول على حصصهم. وفي ضوء هذه الأزمة، طالب عبد الفتاح عبد العزيز بضم النسبة الناقصة من حصص الأسمدة المقررة للموسم الصيفي إلى الموسم الشتوي المقبل، لضمان حصول المزارعين على الأسمدة اللازمة لزراعة محصول القمح، وهو ما يعد ضرورياً لضمان استدامة الإنتاج الزراعي في مصر.

وفي السياق نفسه، أشار عدد من المزارعين إلى وجود مشكلات في الجمعيات الزراعية، حيث يتم صرف الأسمدة لحائزين وهميين لا يملكون أراضي زراعية أو قاموا ببيع أراضيهم، إلا أن حيازاتهم ما زالت سارية ويتم بموجبها صرف حصص الأسمدة. وطالب المزارعون بتشكيل لجان للتفتيش على الحيازات الزراعية الوهمية، لا سيما في مناطق مثل الصعيد.



المنتجات المصرية، بالإضافة إلى ذلك يجب العمل على رفع متوسط سعر التصدير المصري، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال دعم قطاعات الإنتاج الحيواني والسكني والداجني، فهدا القطاع تشكل منظومة متكاملة يمكنها زيادة الإنتاج الغذائي المحلي، وبالتالي الوصول إلى نسبة 70٪ من الاكتفاء الذاتي.

كيف ترى دور التعليم الزراعي في تطوير القطاع الزراعي في مصر؟
أرى أن تطوير التعليم الزراعي هو عنصر أساسي في تطوير القطاع الزراعي في مصر، من الضروري أن نتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتفعيل خطة تهدف إلى تأهيل المدارس الزراعية، يجب أن تكون هذه المدارس جزءاً من عملية تدريب عملي حقيقية، حيث تعمل على إعداد الطلاب لدخول سوق العمل في مجالات الزراعة الحديثة والتصنيع الزراعي، هؤلاء الطلاب هم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في الريف المصري، إذ سيساهمون في تحقيق نقلة نوعية في قطاع الزراعة.

وما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات الزراعية المصرية؟
المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد ركيزة أساسية لتعزيز الصادرات المصرية، وخاصة الصادرات الزراعية، مع هذه المشروعات يساعد في رفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع الزراعي، كما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، هذه المشروعات لديها القدرة على المساهمة الفعالة في تحسين الإنتاج الزراعي وتحويله إلى منتجات قابلة للتصدير، مما يعزز من تواجد مصر في الأسواق العالمية ويزيد من إيراداتها.

كيف يمكن لمصر أن تطور قطاع الزراعة من خلال التصنيع الزراعي؟
مصر بحاجة إلى التوسع فيما يعرف بـ «صناعة الزراعة»، وهو تحويل الزراعة إلى قطاع صناعي متكامل، يتنقل هذا التركيز إلى التصنيع الزراعي وإضافة القيمة للمنتجات قبل تصديرها، الهدف هو تطوير الصناعات التحويلية المتعلقة بالزراعة لتحسين جودتها وزيادة قيمتها قبل أن تصل للأسواق العالمية. التجربة الهولندية في هذا المجال نموذجاً ناجحاً يجب أن نتحذى به، هولندا تصدر منتجات زراعية متقدمة على صعيد القيمة المضافة، ويمكن لمصر أن تتبنى النهج نفسه لتطوير قطاع الزراعة وزيادة صادراتها.

كيف تقارن تصورات صادرات مصر الزراعية بصادرات هولندا؟ وما المسبب في الفجوة الكبيرة بين البلدين؟
هولندا تصدر منتجاتها الزراعية بقيمة تصل إلى ١٢٥ مليار دولار سنوياً، حيث تصل قيمة الصادرات الهولندية في هذا المجال توتجاً ناقصاً يجب أن نتحذى به، هولندا تصدر منتجات زراعية متقدمة على صعيد القيمة المضافة، ويمكن لمصر أن تتبنى النهج نفسه لتطوير قطاع الزراعة وزيادة صادراتها.

ما المشكلة التي تواجه الصادرات الزراعية؟ وكيف يؤثر التركيز على التصدير الخام؟

بعد مد حظر تصدير السكر..

شعبة المواد الغذائية: القرار يدعم استقرار السوق المحلية

من ناحيتها، علقت شعبة المواد الغذائية بغرفة القاهرة التجارية، على لسان عمرو حامد، نائب رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة، بأن قرار وزارة الاستثمار بمد فترة حظر تصدير السكر لمدة ستة أشهر أسهم بشكل واضح في تعزيز المعروض داخل السوق المحلية، مما أدى إلى استقرار نسبي في الأسعار بعد موجات من الارتفاع خلال الفترات الماضية.

وأضاف حامد أن هذا النوع من السياسات الحماية المؤقتة يهدف بالأساس إلى حماية المستهلك وضبط الأسواق في فترات التقلبات، وهو ما تحقق بالفعل بدرجة ملحوظة.

وأوضح أن التراجع الأخير في أسعار السكر، سواء السائب أو المعبأ، ما زال من المبرر الحكم على استدامته، إلا أن المؤشرات الحالية، مثل تحسين الإنتاج المحلي ووفرة المعروض، تدعم إمكانية استمرار الانخفاض على المدى القصير والمتوسط، بشرط استقرار أسعار الطاقة والشحن العالمية وأسعار السكر في الأسواق الدولية. كما لفت إلى أن قرار الحظر يخدم الصلحة الاقتصادية

- هيمنة
- المحاصيل
- منخفضة
- القيمة تضعف
- مؤشرات
- التصدير
- الصناعات
- الزراعية
- المتكاملة هي
- الطريق لزيادة
- القيمة المضافة
- المشروعات
- الصغيرة
- والمتوسطة
- قاهرة
- للصادرات
- الزراعية
- دمج الزراعة
- في سلاسل
- التصنيع
- والتجارة يقوي
- التنافسية
- العالمية
- الزراعة الذكية
- والكهروضوئية
- تحل معادلة
- المياه والطاقة

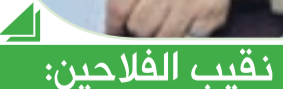
- الزراعة
- المتكاملة هي
- الطريق لزيادة
- القيمة المضافة
- المشروعات
- الصغيرة
- والمتوسطة
- قاهرة
- للصادرات
- الزراعية
- دمج الزراعة
- في سلاسل
- التصنيع
- والتجارة يقوي
- التنافسية
- العالمية
- الزراعة الذكية
- والكهروضوئية
- تحل معادلة
- المياه والطاقة

- الزراعة
- المتكاملة هي
- الطريق لزيادة
- القيمة المضافة
- المشروعات
- الصغيرة
- والمتوسطة
- قاهرة
- للصادرات
- الزراعية
- دمج الزراعة
- في سلاسل
- التصنيع
- والتجارة يقوي
- التنافسية
- العالمية
- الزراعة الذكية
- والكهروضوئية
- تحل معادلة
- المياه والطاقة

- الزراعة
- المتكاملة هي
- الطريق لزيادة
- القيمة المضافة
- المشروعات
- الصغيرة
- والمتوسطة
- قاهرة
- للصادرات
- الزراعية
- دمج الزراعة
- في سلاسل
- التصنيع
- والتجارة يقوي
- التنافسية
- العالمية
- الزراعة الذكية
- والكهروضوئية
- تحل معادلة
- المياه والطاقة

- الزراعة
- المتكاملة هي
- الطريق لزيادة
- القيمة المضافة
- المشروعات
- الصغيرة
- والمتوسطة
- قاهرة
- للصادرات
- الزراعية
- دمج الزراعة
- في سلاسل
- التصنيع
- والتجارة يقوي
- التنافسية
- العالمية
- الزراعة الذكية
- والكهروضوئية
- تحل معادلة
- المياه والطاقة

- الزراعة
- المتكاملة هي
- الطريق لزيادة
- القيمة المضافة
- المشروعات
- الصغيرة
- والمتوسطة
- قاهرة
- للصادرات
- الزراعية
- دمج الزراعة
- في سلاسل
- التصنيع
- والتجارة يقوي
- التنافسية
- العالمية
- الزراعة الذكية
- والكهروضوئية
- تحل معادلة
- المياه والطاقة



نقيب الفلاحين:

إغلاق الميزانيات

يحرّم الفلاحين من

حقوقهم

أسمدة عبد الله

أسمدة عبد الله

أسمدة عبد الله